المنعطف الإتيقي من أخلاقيات السلطة إلى إيطيقا المواطنة

The ethical turn from the ethics of power to the ethics of citizenship

د.عفيان محمد* [1]

[1] جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر (الجزائر) afiane.philos@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/24 تاريخ القبول: 2022/03/04 تاريخ النشر: 2022/05/05

ملخص:

محاكاة للتحول المعاصرة من الاخلاق النظرية الى الاخلاقيات التطبيقية، نجد منعطفا ايطيقيا جديدا روحه نواميس اخلاقية تعطي التحول الجديد من السلطة الى الرعية كيف ذلك؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في إشكالية المنعطف الايطقي من اخلاقيات السلطة الى أخلاق المواطنة فجوهر الفكر السياسي والاخلاقي الكلاسيكي البحث عن صفات ومعايير السلطة اما راهنية اليومي المعاصر مركزها الانسان والمواطنة وكيف تكون الرعية من خلال مفاهيم العيش المشترك والانصاف والاعتراف والغيرية وتطبيقاتها الراهنة للعيش مع ومن اجل الآخرين حياة رغيدة

كلمات مفتاحية: السلطة ،المواطنة ،الاغتراب ، الاعتراف، الغيرية ، التسامح، الاخلاقيات، الانصاف.

Abstract:

Ethics has today passed from its theoretical state to applied ethics, and it is a new ethical transformation whose spirit is the moral laws which give the new transformation of authority to the subjects. This is what we are trying to respond to in the issue of the ethical turn from the ethics of power to the ethics of citizenship. The essence of classical political and ethical thought is the search for the characteristics and criteria of authority. As with current daily life, its center is man and citizenship, and how subjects are through the concepts of coexistence, equity, recognition, altruism and its current applications to live with and for them. others a life good fortune

Keywords:

Citizenship, alienation, recognition, altruism, tolerance, ethics, equity

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

يتجلى روح الاجتماع البشري في مدينة الدولة، و التي تتجسد في الشعب هو الأخير حسب التعبير الأفلاطوني يتأسس على الفرد، فإذا كان القانون يؤسس ويوجه السلطة فإن القانون الأخلاقي مبدأ قواعد السلوك والآداب والممارسات، كل هذا يترتب عنه أن البنية القيمية الإتيقية هي جوهر الراعي والرعية على حد سواء، فأقترن الفكر السياسي بالأخلاقيات سواء في الطرح الكلاسيكي أو المعاصر من خلال التهذيب القيمي للنواميس والسلطة والبحث عن صفات الرئيس، أما في الراهن الفلسفي نحن أمام إتيقا مستقبلية تقلب الوضع رأسا على عقب ذلك كونها بحث في قيم المواطنة وأخلاقيات الرعية بعدما كانت تهتم بقيم السلطة وصفات الرئيس منذ العهود الأولى للتفكير الأخلاقي السياسي في الحضارات الشرقية وحكمة كونفوشيوس، إلا أن المنعطف الإيطيقي يعرف الطفرة MUTATION والتي هي "تغير وتبدل في النظام الاجتماعي والوراثي والمفهوم يستخدم أيضا في المجال البيولوجي والفلسفي"[1].

وأردنا بمفهوم الطفرة توضيح التغير الإيطيقي من الراعي إلى الرعية والمواطنة، خصوصا وأن الأحداث السياسية وما يترتب عنها من منعكسات أخلاقية باتت من صنع الأقليات في اليومي المعاصر في زمن التنوع، العولمة والتواصل، فالقاعدة الشعبية أساس الوعي، والتغيرات قد تصنعها الأحداث الشاذة، الأمر الذي يحول الدراسات الإيطيقية إلى البحث عن تأمين آداب وممارسات لا بد أن تتوفر في المواطنة لأن الفرد هو المحرك الأول للأحداث التاريخية وكما يوضح عبد الله العروي "أن الأحداث التاريخية هي في جوهرها وقائع نفسية"[2].

هذه الوقائع النفسية نحاول إيجاد ممارسات إيطيقية ترشدها وهذه الصفات نترجمها من خلال التحول من النسق إلى الذات وحاجة الإنسان إلى مستقبل أفضل من خلال الاعتراف والتواصل، العيش المشترك والعدالة، تجاوز الإغتراب والاحترام والتسامح كلها إشكاليات نحاول توضيحها من خلال المنعطف الإيطيقي الراهن من القمة أي السلطة إلى القاعدة، لنبحث عن ماهية أخلاقيات ما بعد السلطة؟ وما ينبغي أن يتوفر في المواطنة من قيم توفر لنا الحياة الرغيدة للعيش مع ومن أجل الآخرين وهذا ما يتجلى لنا من خلال أخلاقيات السلطة وتصور الفلاسفة للتهذيب القيمي لصفات الرئيس من خلال توضيح ديالكتيك الأخلاق والسياسة وما بعد هذه الأخلاقيات إلى صفات المواطنة لنوضح أخلاقيات الحدث وانعكاساته، وهذا بثنائية الطرح الإيطيقي التطبيقي الراهن فكيف تتجلى لنا أخلاقيات السلطة؟

2.أخلاقيات السلطة

التحول من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية دور الهرمس فيه تجلى من خلال مختلف النظريات الأخلاقية كونها لا تتعارض مع النواميس التي تنظم حياة الأفراد وتؤمن مستقبل الدولة لذلك إلى جانب مدينة الإنسان وطبعه الميال إلى الإجتماع نجد أخلاقيات الفرد التي توسعت إلى أخلاقيات السلطة لتأمين توازن بين الأفراد وتوزعت النظريات الأخلاقية إلى البحث عن مقاربات للسلطة سواء مع حكمة الفيلسوف، أو مراقبة الضمير والواجب وإحترام الآخر وما إرتبط بها من اعتراف وحرية وعدل وحقوق وواجبات. هي قيم المجتمع بالإضافة إلى الأعراف والتقاليد في زمن الفردانية.

لذلك سؤال الأخلاقيات هو جوهر السلطة السياسية سواء في التنظير أو الممارسات السياسية "فسؤال الإيطيقا هو سؤال في كيفية الوجود، وفي طبيعة الحياة، أو الأسلوب الذي يشكل إبداعيا تقاليد الراهن والمأمول"[3]، وهذه التقاليد نصوغها على الطريقة السقراطية في ربط المعرفة بالفضيلة. أيضا السلطة تحاكي الفضيلة الأخلاقية، كون الإنسان هو المشترك في الطرح السياسي والأخلاقي "فالإيطيقا والسياسة تتعلقان بنفس البشر، وبنفس الأوضاع مثلما تتعلقان بالقيم والغايات"[4]. فقواعد الأخلاق تكمل النواميس السياسية وإذا كانت الأسوار تحصن المدن فإن تحصين السلطة ينطلق من الأخلاق ويكتمل بتحقيقها حتى لا تنحاز القيم النبيلة إلى مصاف اليوتوبيات والأمل اللامتحقق، فتكامل الأخلاق مع السياسة يتجلى لنا من خلال أقاليم الحكمة المعاصرة على النحو الذي صاغه أفلاطون في الطرح الكلاسيكي لمعنى الحكمة بين والفضيلة من عفة وشجاعة وعدل فأن المفاهيم المعاصرة التي من خلالها نلج في توضيح معنى الطرح الأخلاقي للسلطة وتحولاته هي المواطنة ومفهوم المدينة والواقع اليومي، فهذه المفاهيم هي فضاءات جديدة للأخلاقيات التطبيقية المتعلقة بالممارسة السياسية التي تشمل السلطة والشعب على حد سواء، لتكون المدينة هي المدخل إلى أخلاقيات السلطة وما يترتب عنها "فمن المفاهيم التي تحتاج اليوم إلى بعث الحياة هي مفهوم المدينة ومفهوم التسامح ومفهوم العدل والأخلاق والأخلاقيات"[5]، فالتحول من الأخلاق إلى الأخلاقيات يوازي التحول من البحث في المعايير القيمية المثالية إلى معايير الحياة اليومية فالقاعدة هي أساس القيمة في التدبير السياسي ويعقب هذا البحث في التدبير السياسي، إنتقاء معايير لا بد أن تتوفر في المواطنة في الشعب كونه هو الدولة "فالمواطن بالمعنى اليوناني الروماني للكلمة يتحدد معناها بالإنتماء للوطن بل

يكون يتمتع بحق المشاركة السياسية وحق المساهمة في تدبير المدينة وتسيير شؤونها وبعبارة أخرى المواطن بالمعنى اليوناني للكلمة هو الذي يتكلم ويناقش الشؤون التي تخص المدينة"[6].

والشؤون العامة للحاضرة هي أساس فلسفة اليومي في البحث عن أخلاقيات المشاركة السياسية والحوار، فإذا كان اليومي الهيغلي محرك للتاريخ فإن الوعي الأخلاقي الذي يكون في المواطن هو أساس تحقق التكامل مع الآخرين، لان المجتمع نسق متكامل في بنيته.

فالمعنى الحقيقي لأخلاقيات السلطة يجب أن ينزل من سماء النظريات المتعالية إلى أرض الواقع المرتبطة بالإنسان الذي هو مركز الفلسفة المعاصرة في تحولها من النسق إلى الذات. لأن الإنسان الذي هو مركز الحقيقة ونواة تغيرها المرتبطة بما هو كائن أكثر من المعيارية التي تبحر في ما ينبغي أن يكون، ويوضح فتحي التريكي في حديثه عن اليومي الذي ينطلق من الواقع المعاش وهو المهمة الجديدة للفلسفة التطبيقية "حيث يتضح إذا أن الفلسفة النظرية لا معنى لها إذ لم ترتبط بالهم اليومي وبالإيطيقا والأخلاقيات"[7].

وربط الأخلاقيات بميادين مختلفة أهمها السياسة هذا أملنا من خلال توضيح معنى السلطة وعلاقتها بالسياسة وهل الأمر يستدعي منا بحث كلاسيكي في صفات الرئيس؟ أم رؤية معاصرة في قراءة شروط المواطنة أمام التغيرات العالمية؟ وطبعا هذا لا يمنعنا من توضيح مسار علاقة السياسة بالأخلاق عند الفلاسفة، خصوصا وأن هم السلطة الجوهري الإستمرارية، لكن هذه السرمدية لا تتحقق إلا من خلال الإيطيقا في تجلياتها أمام البحث عن العيش المشترك، وآداب الجزئيات من الأفراد لأنها تنعكس على الكليات من الأحداث العالمية ففيما يتجلى لنا مسار ديالكتيك الأخلاق مع السياسة؟ وهل بلغ غائيته؟ أم نحتاج إلى إيطيقا تحاكي واقع المستجدات؟

3. ديالكتيك الأخلاق والسياسة

طالما تجسد ديالكتيك الأخلاق والسياسة عبر تاريخ الفلسفة بصورتين إما تواصلية تراكمية نجد فيها الخير هو المناسب للسياسة، أو بصورة قطائعية والمغزى منها ليس البحث عن سلطة لا أخلاقية بل الحفاظ على النظام وتشريع كل السبل كون الآداب في وقت التدهور تزيد الرعية أملا فقط لا عملا وبحث عن التغيير وقد تحدث أفلاطون عن صفات الرئيس وما يتوجب أن تتوفر فيه من حكمة تجعل منه متميزا عن قطيع السفسطائيين ومؤسس للعدالة، كما أراد الفارابي للفيلسوف نسق آخر هو الإمامة لتدبير شؤون المدينة، أما المنعطف الأخلاقي في الممارسات السياسية نجده عند مؤلف الأمير لميكيافيلي المهدى إلى الأمير من أسرة آل مديتشي الملكية في إيطاليا.

وتوضيح صفات الرئيس مع أفلاطون والفارابي وميكيافلي ليس الغرض منه البحث عن إنسان متعالي بل تشرح طبيعة البحث الكلاسيكي في أخلاقيات السلطة والقطيعة المعاصرة إلى المنعطف الإيطيقي من خلال البحث عن صفات الرعية والمواطنة وفيما يلي نبرز إيطيقا العدل عند أفلاطون، والإنسان الكامل عند الفارابي وصفات الأمير.

أ- أخلاقيات العدل والحكمة عند الفيلسوف الأفلاطوني

كل سؤال عن العدل ومعناه ووراء إشكالية تعكس حالة الفوضى في التوزيع والإستحقاق وضبابية المعرفة الذاتية، وهي مهمة من خلالها أراد أفلاطون نشئ جديد وجغرافيا صغيرة في جمهورية الرئيس فيها هو الفيلسوف، وإحترام التوزان الإجتماعي يكون أساس السلام الأخلاقي حيث "لكل شخص وظيفة واحدة في المدينة، والجنود هم صناع حرية المدينة، أما الفلاسفة فيها فهم صناع الفضيلة، والمواطنة في المدينة العادلة هي حرفة وفن مكانه النفس"[8].

وربط أفلاطون المواطنة بالفن هذا لأنها تتناغم بين قيم عديدة على مستوى المعرفة والحكمة والأخلاق، وهذا راجع لكون العدالة فضيلة سياسية وأخلاقية وهي غاية الراعي والرعية على حد سواء، وهذا ما يتحقق من خلال العدالة، والبحث عن الحق الذي هو "المحاولة الأولى للفيلسوف حيث يجعل من الأخلاق والسياسة علما طالما أنهما تتفقان في بحثهما المشترك ألا و هو الخير الذي هو خير مختلف عن الحق"[9].

وقيم الخير الحق هي قاسم مشترك بين الأخلاق والسياسة، فلا غرابة أننا نجد اليونان يجمعون بين الأخلاق والسياسة في الحكمة العملية، بل وتكون الفضيلة الأفلاطونية أساس المعرفة، لأن الفوضى السياسية والهزال الحضاري نتيجة التدهور وسط القيم الأخلاقية، والفيلسوف أدرى بالحكمة هذا الفيلسوف أضاف إليه الفارابي الوازع الديني لتكمل صفات الرئيس في تدبير المدينة. كيف ذلك؟

ب- صفات الرئيس وأخلاقيات التدبير السياسي عند الفارابي

مفهوم التدبير عند الفارابي إرتبط بالسلطة السياسية داخل المدينة التي تحاكي القيم الأخلاقية، لذلك نعتبر الفارابي من مصاف الفلاسفة في طرحهم التواصلي بين الأخلاق والسياسة، وهذا من خلال بحثه عن صفات العضو الرئيس وطبعا هي صفات مرتبطة بالسلطة السياسية على غرار الطرح المعاصر للإيطيقا الذي يؤسس للمدينة والدولة من المواطنة والرعية أكثر، أما الفارابي في آراء

أهل المدينة الفاضلة إشترط في الرئيس صفات متنوعة "فهذا الرئيس لا يرأسه إنسان، وهو الإمام، وهو الرئيس الأول للمدينة، وهو رئيس الأمة الفاضلة ولا يمكن أن يصير على هذا الحال إلا لمن إجتمعت فيه إثنا عشرة خصلة فطر عليها"[10].

وهذه الخصال التي يتحدث عنها الفارابي كلها تحاكي الأخلاقيات لأن تكامل قواعد السلوك يوسع بصيرة الفيلسوف في تدبيره السياسي، ولها بعد إسلامي يكمل نقائص الطرح اليوناني.

ج- ميكيافيلي وأخلاق الأمير

الحفاظ على إستمرارية السلطة السياسية جوهر البحث السياسي وتأسيس النواميس، وهذا ما يتطلب من السلطة السياسية القوة، وحجب الأخلاق في بعض المواقف إن إستوجبت الضرورة، طبعا هناك فرق بين فصل الأخلاق عن السياسة وبين الدعوى إلى الرذيلة، فموقف ميكيافيلي ليس رذيلة في علاقة الأخلاق بالسياسية بل البحث عن مخرج من التدهور والضعف الذي لحق بالسلطة، لذلك ليست الغاية هي العلاج بل الفصل بين الأخلاق والسياسة هو الوسيلة، ما دامت الغاية أكبر من هذا المطلب "فتكون الحرب عادلة إذا كانت ضرورية، ويكون السلاح مقدس إذا لم يكن هناك أمل في غيره"[11].

وأمل السلطة السياسية هو الإستقرار والقوة، لذلك أعتبر ميكيافيلي ما هو كائن أفضل مما ينبغي أن يكون من قيم أخلاقية حيث ربط صفات الرئيس بالحيلة والدهاء وشرع له ما لم تشرعه القواعد الأخلاقية "ففي سبيل تحقيق الأغراض كل الوسائل المشروعة والغير مشروعة، بقطع النظر عن مجافاتها للفضيلة والأخلاق ما دامت توصل إلى الغاية المنشودة التي تخضع لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة"[12].

وفي هذا إعلان صريح عن القطيعة بين الأخلاق والسياسة وهذه صفة جوهرية من صفات السلطة السياسية عند ميكيافيلي وفي الوقت نفسه هي حتمية تاريخية لتجاوز ما لحق بإيطاليا من تدهور وضعف سياسي وترتب عن هذا الطرح ما يعرف بالميكيافيلية السياسية في النظرية الكلاسيكية للسياسة التي تفصل السياسة عن الأخلاق.

وفي الراهن المعاصر أصبح البحث الأخلاقي مركزه الإنسان والمواطن الذي هو محور التغيير الإجتماعي الأمر الذي جعل الأخلاقيات المعاصرة تنزل إلى مستوى اليومي بدل الإسراف في النظريات السياسية من خلال إشكالياتها التقليدية التي تطرح جدل الأخلاق والسياسة وطبيعة العلاقة بينهما

لذلك يتوجب البحث الإيطيقي إلى التساؤل حول ما بعد أخلاقيات السلطة إلى أخلاقيات الرعية والمواطنة فكيف يتحقق ذلك؟

4. ما بعد أخلاقيات السلطة إلى إيطيقا الرعية والمواطنة

التحول من الأخلاق إلى الأخلاقيات، ومن النظري إلى التطبيقي سواء في ميدان القيم أو الفلسفة السياسية يوازي التحول الفلسفي المعاصر من المنهج والخطاب حول المنهج إلى الذات والإنسان الذي هو مركز الفلسفة المعاصرة، وهو الموجود الذي يحتاج إلى تعريف وسط المتغيرات الإيديولوجية والمعرفية والسياسية المعاصرة، الأمر الذي توجهه الأخلاقيات السياسية من خلال اليومي وحاجة الإنسان إلى تبرير الرغبات والتسامح والعمل وضرورة الإحترام والسلام والتواصل لتجاوز الإغتراب وتحليلنا للمقاربة الإيطيقية السياسية هو بحث في أخلاقيات المواطنة بعدما كانت الفلسفة السياسية الكلاسيكية من خلال النظريات الأخلاقية بحثا في صفات الرئيس والسلطة بما يتوافق مع الأخلاق، فالمنعطف في علاقة السياسة بالأخلاق يعود بنا إلى الإنسان وصفة المواطنة حيث الأفراد هم أساس التغيرات والأحداث في عصر العولمة التواصل والتنوع الثقافي لأن إنعكاسات الحدث ليست على مستوى الفرد فقط بل تمس الجماعة والدولة ككل فنحن "نعيش اليوم في عصر لا نستطيع إخفاء حدث أي شئ عن أحد مهما كان موقع هذا الحدث في اللغة التي دار بها، لقد أضحى الآن كل شئ مكشوف على أية بقعة من الأرض وشبكة المعلومات العالمية تنقل وتتداول كل المعلومات وفي لمح البصر"[13]

وهذه السرعة في نشر الخبر والحدث تجعل السلطة السياسية تراهن على الأفراد والأقليات فما نسميه طفرة أو حدث شاذ قد يغير خارطة بلد سياسيا بأكمله ويصبح قضية رأي عام وطني وعالمي لذلك لا بد من أخلاقيات للفرد وللمواطنة كون كل بنية تؤثر في النسق بأكمله وهذا مع مراعاة رغبات الأفراد وتهذيبا أخلاقيا أما عن الرغبات فهي وراء التغيرات الإجتماعية إضافة إلى المتغير الإعلامي في تداول الحدث كما لرغبات الأفراد مثلما يوضح برتراند راسل إنعكاس سياسي وأخلاقي مهم في التحولات المعاصرة كما يقول راسل: " فإذا أردنا أن نعرف ماذا يشغل الناس فيجب علينا أن نعرف نظام رغباتهم كله، وقوة كل رغبة بالنسبة لغيرها، وليس معرفة ظروفهم المادية وحدها أو على أنها العامل الأساسي عندهم"[14].

فالرغبات البشرية وراء التغيرات السياسية المعاصرة خصوصا أمام بحث وحاجة الأفراد عن عدل وإنصاف وإعتراف وتسامح وكرامة رغم تنوع وإختلاف الرغبات المرتبطة بالسياسة والتحولات حيث " يمكن تقسيم الرغبات السياسية المهمة مجموعتين، أساسية وثانوية ويأتي في المجموعة الأساسية ضرورات الحياة من مأكل ملبس ومأوى، وعندما تصبح هذه الضروريات مما يصعب الحصول عليه فلا حد لما يبذله الناس من جهود في سبيل الحصول عليها أو العنف الذي يبذلونه في هذا السبيل"[15].

وما يشهده الوطن العربي من تحولات تعكس طبيعة الرغبات الإنسانية في البحث عن بواعث قصد تأمين الحياة الرغيدة، لكن قذف المطالب في ميزان الفوضى ينذر بوقوع فوضى أخلاقية وسياسية وهذا الكل يفقد رغباته وحريته فلا بد من مخرج إيطيقي للبحث عن أخلاقيات اليومي ورهاناتها السياسية من خلال الأخلاقيات والسياسة، التي لا بد أن تعود إلى أول بنية من بنية المجتمع وهي الأسرة والفرد.

ومن أهم هذه الأخلاقيات اليومي هي جوهر المنعطف الإيطيقي من السلطة إلى المواطنة، ضرورة التواصل والتسامح، الإعتراف والعدالة وفيما يلي نوضح أهم صفات الإيطيقا وما تستوجبه المواطنة في إحداث تناغم بين البوليطيقا والإيطيقا.

5. إيطيقا المواطنة وصفات الرعية الأخلاقية

للمقاربة أكثر بين تقاطع السياسة والأخلاق في الفلسفة المعاصرة أمام التوجه التطبيقي للعلم ما يعرف بالإيطيقا نلمس عودة إلى فكرة التعاقد سواء في نظرية العدالة عند جون راولز أو أفكار الإعتراف مثلما نحوه في الفلسفة الكانطية في تأصيل تعالي القيم المعقمة من كل شرور بحثا في الواجب المحرك الأول لعلاقة الأخلاقيات بالممارسة السياسية وما تقتضيه المطابقة من إرادة خيرة أشار إليها من كانط حيث "لا شئ خارج الإرادة الخيرة"[16]

هذه الإرادة هي صفة جوهرية في المواطنة وسط الممارسات السياسية المعاصرة وفيما يلي نوضح أهم نقاط المنعطف الإيطيقي من خلال صفات المواطنة وإنعكاساتها على الأحداث السياسية الراهنة فما هي أبرز هذه الصفات؟

5. 1 إيطيقا الإعتراف وتطبيقاته للأخلاقية

في محاورة تيماوس لأفلاطون أشار إلى مفهوم التيموس الذي يتكون من الإيزو أي الإعتراف والميغالو أي المساواة، وهما أساس القيم الأخلاقية والحضارة داخل المدينة السياسية، المفهوم نفسه

أشار إليه فرانسيس فوكوياما في حديثه عن الإعتراف الذي توفره الليبرالية الأمريكية وهو يدفع الإنسان إلى العمل ومن أخلاقيات المواطنة الإعتراف الذي عبر تاريخ الفلسفة ارتبط بجدل الحرية عند هيغل، وبالديمقراطية الليبرالية مع فوكوياما كما أصبحت فكرة الإعتراف عند بول ريكور وأكسل هونيث أساس الاحترام ولها انعكاسات سياسية أخلاقية بالقدر الذي تحقق فيه توازن وسط الأفكار على قدر ما يساهم في استقرار السلطة السياسية، أما من ناحية فوكوياما فالاعتراف ينهي من خلاله مسار اليسار إلى اليمين الليبرالي الذي بداخله يتكامل السياسي بالأخلاقي معتبرا أن "الإنسان الكامل الحر إطلاقا والراضي كليا بما هو عليه وبواسطته سيكون العبد الذي ألغى عبوديته، فإن العبودية العاملة هي على العكس مصدر كل تقدم بشري واجتماعي وتاريخي فإن التاريخ هو تاريخ العبد العامل"[17].

فالإعتراف داخل المجتمع الليبرالي صفة أساسية في المواطنة تساهم في الإستقرار السياسي ويتحقق هذا من خلال العمل داخل الفلسفة العملية أين يكون معيار النجاح التحقق العملي ويجعل بذلك أنطولوجيا الوجود الإنساني هي العمل أساس الإعتراف وأساس التجسد الإيطقي المعاصر.

أما فكرة الإعتراف من منظور ريكور مرتبطة بالتاريخ والمجتمع وهي رؤية أخلاقية سياسية تتميز بمواصفات المواطنة السياسية المعاصرة حيث "يقتضي الطرح المنهجي لموضوع الإعتراف هو أن نبدأ بدراسة بول ريكور كما يوضح هذا زواوي بغورة كون الأمر راجع إلى سبب منهجي أساسي وهو أن الفيلسوف قدم في كتابه مسارات الإعتراف مقاربة منهجية مناسبة لتحليل الإعتراف متكونة من ثلاث منظورات، وهي المنظور اللغوي الإشتقاقي، والمنظور التاريخي، والمنظور الفلسفي"[18].

ونطاق الإعتراف أخلاقي حتى يتجاوز المواطن الشعور النفسي بالإغتراب وسط الآخرين أمام تطور التقنية الأمر الذي ينعكس سياسيا وإجتماعيا وأخلاقيا "فإذا كان الإعتراف هو تعيين للشئ على وجه العموم فإن العلاقة بين الذات والآخر ليست علاقة إعتراف دائم، وإنما قد تكون علاقة إقصاء وقد تمت بلورة هذا المعنى من قبل هيغل في كتابه فينومنولوجيا الروح، حيث إحتل المفهوم مكانة مركزية وقد إستعان ريكور في قراءته لهيغل فيما كتبه الفيلسوف الألماني أكسل هونيث في كتابه الصراع من أجل الإعتراف"[19].

والصراع من أجل الإعتراف في اليومي الراهن يشمل الأخلاقيات والسياسة من منظور إجتماعي كونه مرتبط بالعدالة الإجتماعية، ووجود الآخر الذي هو من وجود الذات حتى نتجاوز

الفوضى السياسية التي الكل فيها ضد الكل على النحو الطبيعي الذي أشار إليه توماس هوبز، فالوضع الإيطيقي يملي ضرورة الإعتراف لتحقيق المواطنة ولتكامل السياسي بالأخلاقي من أجل قيم العدل والإحترام وتوسيع نطاق الأخلاقيات وشدد أكسل هونيث على الإعتراف "الذي أدى دورا أساسيا في الفلسفة العملية قديما وحديث، فقديما كان فلاسفة الأخلاق على يقين على أن الفرد قادر من أن يحيا حياة خير ويحضى بالتقدير في المدينة كما شدد على مفهوم الإحترام عند كانط وتحوله إلى قيمة عليا، ولكن جعل الإعتراف حجر الزاوية في القانون والسياسية والأخلاق هو بلا شك هيغل"[20]

فمنذ الحكمة الشرقية في فلسفة كونفوشيوس السياسية علاقة إحترام لأنها تخدم الفضائل الأخلاقية، والإحترام ركن جوهري في المواطنة التي هي بنية أساسية في السياسة المعاصرة، ويتحقق الإعتراف من خلال الغيرية ووجود الآخر وعدم إقصاؤه وهذا ما نوضحه في إيطيقا المواطنة والغيرية.

2 .5 إيطيقا المواطنة والغيرية

قواعد السلوك هي نواميس العلاقة بين الذات وبين الآخر على النحو الذي ينتظم فيه القوانين والتشريعات للحياة المدنية للأشخاص في تناغم يكون فيه الناس للناس بالإستحقاق والإعتراف دونما إقصاء وعنصرية وهذا مبحث جوهري في فلسفة الغيرية حيث مفهوم الغيرية من صفات الرعية الراهنة لتأمين مستقبل أفضل دونما نزاعات لأنها تخدم معنى الإيطيقا حيث "يتجه ليفيناس في فلسفته الأخلاقية نحو التسامح وفلسفة اللاعنف، واللاقتل مثلما إستهجن الحروب ورحاها التي تأتي على الأخضر واليابس ولا تستثني الموجودات وتزهق الأرواح"[21].

فتجاوز الآخر حتميته الفوضى وحروب نغير العلاقات بين الأفراد والدول وتحجب الأمل والتفاؤل لتؤسس لفلسفة تشاؤمية سؤال الموت فيها مطروح للنقاش أكثر من سؤال الحياة والسعادة فالآخر لا بد أن يتجاوز مقولة الجحيم، خصوصا في عصر العولمة والتنوع الثقافي وتعدد الملل وتنوع الأهواء والشيع وتضارب المصالح في اليومي المعاصر الذي أضحت فيه المادة هي الإله الجديد ومصدر المتغيرات.

فالإنسان أسمى من كل شئ يريد تأسيس كيانه دونما أغلال العنصرية فروح الإيطيقا في السياسة المعاصرة تفعيل العلاقات الإجتماعية بين الآخرين وتأسيس العلاقات بين الأفراد والمجتمعات على أساس الإحترام والقيم الإنسانية لأنه لا مفر من مدنية الإنسان كما لا مفر من البحث عن العيش المشترك مع الآخرين، وهذا يملي علينا ضرورة تأهيل السبل الإيطيقية والسياسية لتأمين سلام بين الآخرين بإعطائهم مكانة إنسانية حيث "أعطى ليفيناس مكانة مميزة للغيرية وللآخر فمن غير الأخلاق

إقصاء الآخر وتهميش الغير وإدماجه في سياج الذاتية ويدعو ليفيناس إلى محاربة الإنكباب على الذاتية وطالب بإعادة الإعتبار في تعاملنا مع الآخر في مسؤولياتنا تجاهه وفي إحترامه كآخر مختلف والإصغاء إليه والحوار معه"[22].

الصراع مع الآخر حتميته فوضى القيم الأخلاقية والسياسية تتجاوز المواطنة وهذا يتحول إلى صراع وإغتراب لا يخدم لا الأخلاق ولا السلطة السياسية التي تعيش التفكك من خلال إقصاء المشاركة خصوصا في زمن المجتمع المفتوح والديمقراطية والمنطق المتعدد القيم والإنفتاح على الآخر لا التهميش والحكم الإيديولوجي، فالتغيرات المعاصرة تعود بنا إلى قانون ماركس في مسار التاريخ وهو صراع الأضداد ووحدتها، أما الأضداد في اليومي المعاصر تعكس التنوع والتغير لا التنافر، وأما وحدتها هي من وحدة فكرة المواطنة من أجل الهدف المشترك وهو التكامل الإجتماعي الذي يلغي كل الفوارق الخارج عن نطاق الإستحقاق أي التعسفية منها لأن الفرد أساس الجماعة لتحقق الإيطيقا كما وضحها ليفيناس إذ نجد أن"فلسفة ليفيناس الإيطيقية هي محاولة التقرب والدنو من الغير اللامتناهي، تفتح صفحة أخلاقية جديدة وهي وصل بعد فصل بين الذات والآخر عبر الذوات والتخاطب والمسؤولية المتبادلة"[23]، لأن المسؤولية المتبادلة بين الأفراد هي إلتزام إيطيقي خالص.

5. 3إيطيقا العدل والمواطنة

أصول فلسفة الإعتراف والإحترام تتحقق من خلال المطلب الأخلاقي الإجتماعي والسياسي من خلال نظرية العدالة والبحث عن الإنصاف أمام التفاوت بين الأفراد وتوزعت إشكالية العدالة عبر الفلسفة السياسية الكلاسيكية والمعاصرة من خلال أسئلة متنوعة عن الحق والواجب، القيمة والحرية، المساواة والتفاوت، وبذلك الوسيط في المقاربة السياسية الأخلاقية المعاصرة هو الإنصاف والمساواة الإجتماعية بين الأفراد وسط المجتمعات التقنية والصناعية لذلك إيطيقا المواطنة والرعية في اليومي المعاصر ترتكز على صفة العدالة التي أحياها جون راولز بالعودة إلى التراث اليوناني والكانطي بافتراض عقد إجتماعي وفيه "تجمع أناس أحرار من أجل القواعد والمبادئ التي تقود بنية المجتمع ويوجه أخص توزيع الخيرات الأساسية وهم عقلاء كل العقل وواعون كل الوعي"[24].

أما مبادئ العقد الإجتماعي حسب راولز إفتراضية وواقعيتها السياسية والاخلاقية هي من واقعية المطلب المعاصر وهو الإنصاف داخل المؤسسات وتأمين التوازن الإجتماعي داخل التفاوت

والليبرالية كون الإنصاف هو الأخير "مجالة تراعي التفاوت الإجتماعي الإقتصادي عندما تقدم بصيغة تعويض منافع لكل فرد إذا أفادت الأفراد الأقل نصيبا"[25].

وروح المجتمع تتجسد من خلال توازن القيم الأخلاقية من خلال الإنصاف لأن أغلب التغيرات السياسية محاولة للإجابة على سؤال العدل وتبريره من خلال العدالة الإجتماعية والمساواة والحرية "إذ إستحضر راولز نوعا من العقد الإفتراضي حيث يتعين على أفراد عقلانيين وغير مجسدين مجردين من كل خصوصية لا يتميزون إلا بصفتي الحرية والمساواة"[26].

فالحرية والمساواة هي أساس التبرير الفلسفي لإنتقال المجتمع المدني من الحالة الطبيعية إلى المستوى المدني وتأسيس القانون السياسي الذي يتمشى مع الأخلاق من أجل مستقبل أفضل، وسؤال البشرية مرهون والإنصاف إشكالية المحورية هي تبرير الملكية والتوزيع هل هذا لي أم لنا؟

وللإجابة على هذا السؤال كل نسق فلسفي يطرح رؤية حول العدالة سواء بالحرية أم التفاوت أو التوزيع الأرسطي وأيضا يربطها بالجانب الديني والإشتراكي وأكثر من هذا أضحت العدالة من القيم المثالية التي يأمل الإنسان في اليومي المعاصر تحقيقها مع التوجه الليبرالي والعملية مبدأ التحقق حتى لا يشعر الإنسان باغترابه في عمله وعن غيره ويقع في العدمية والمثالية والأمل.

فالمطلب الأخلاقي السياسي المعاصر والذي أردنا منه أن يكون صفة من صفات الرعية هو الإنصاف وضمان مساواة يراعي الفوارق دونما تعسف والبحث عن العدالة ترتبط بالمواطنة دون مبالغة في معنى العدالة والتوزيع حتى لا نقع في المثالية واليوطوبيا وأكيد العمل على توفير مبادئ من العدل والمساواة والحرية بين الأفراد أفضل واقعيا من الإسراف في المدن المثالية التي ترفع العدالة من الواقع إلى اللامتحقق، لذلك اليومي المعاصر مركزه الإنسان وهدفه التحقق الواقعي الذي يكتمل من خلال المساواة وقد "قام راولز بتسليط الضوء بقوة على أهمية الحرية الإنسانية حيث أعطى للتفكير المتصل بالحرية مكانة حاسمة في أعماله الرئيسية في نظرية العدالة"[27].

والإعتماد على الحرية في ضمان للإرادة عند الأفراد مع مراعاة القدرة لأن أساس السلطة السياسية والإقتصادية ينطلق من القاعدة الإجتماعية والعودة إلى الفرد وإنشغالاته اليومية ومن خلال العمل و"التشجيع على العمل للاهداف والمصالح اللازمة للمحافظة عليها، وفيما عدا ذلك، يجب على الأشخاص ألا يقوموا بأعمال يصعب عليهم القيام بها أو تتجاوز وتتعدى قدراتهم"[28].

وبهذه الصفة لا ينفر الإنسان من العمل لأنه ضروري مثلما لا يشعر بالإستلاب الإقتصادي حيث على قدر ما يساهم الأفراد في المشاركة الإقتصادية وتفعيل العمل على قدر ما يكسبون مكانة

أفضل لأن دوام السلطة السياسية لا يكون إلا بتأمين العدالة الإجتماعية عند الأفراد وكمال الوعي هو من كمال المساواة والحرية التي هي أساس المواطنة ونقطة رهان سياسية أخلاقية معاصرة قصد التواصل مع الآخرين، لذلك نجد أخلاقيات التواصل تكمل إيطيقا العدل السياسي والإجتماعي فما هي حقيقة إيطيقا التواصل والمواطنة في اليومي المعاصر؟

5. 4إيطيقا التواصل والمواطنة

التواصل مع الآخرين أصبح لغة الراهن في ظل تطور الرقمنة والعالم الإفتراضي، لكن على قدر ما إقترب الآخر منا على قدر ما أصبح بعيدا عن النطاق الإجتماعي والتنافي الثقافي بدلالات العادات والتقاليد مع تقدم الليبرالية والفردانية، لذلك تحتاج المواطنة في اليومي المعاصر إلى إيطيقا التواصل والحوار لتقريب الآخر سيكولوجيا ليس فقط رقميا وإفتراضيا، وأسئلة التواصل هي أساس أعمال هابرماس في مدرسة فرانكفورت النقدية كما أن للمفهوم تجليات أخلاقية وسياسية، فللتواصل بين الأفراد أخلاقياته وإنعكاساته على الأحداث العالمية خصوصا وأن التاريخ تجاوز الواحد التابث البارمنيدي إلى التغير جراء التسارع في نقل الحدث السياسي والإجتماعي، ومن ناحية أخرى البنية الإقتصادية وحدت المجتمع الصناعي وتكون لنا مواطنة إقتصادية تجمعها البنية الإقتصادية أكثر من روح المجتمع الكلاسيكي بأعرافه وعاداته وتقاليده المشتركة، وهنا يشعر الإنسان بالإغتراب وينعكس هذا ببؤس وشقاء الوعي السياسي والمخرج من هذا هو إيطيقا التواصل حيث نجد "الإيطيقا هي من يحدد كينونة الإنسان وبالخاصة تلك التي تتعلق بحقائقه الوجودية الأبدية كالموت، والعدم فإن هابرماس يعتقد بأن الإنسان كائن إيطيقي تواصلي إنطلاقا من أن التواصل بمختلف تجلياته المادية والدلالية هو رمز دال من رموز المرحلة المعاصرة، ويكفي أن العالم المادي صار قرية صغيرة"[29]، ورغم أن العالم المادي صار قرية صغيرة إلا أن سبل التواصل بين الأفراد باتت أمامها عقبات كثيرة منها الفردانية والإختلاف والمطلب المادي الذي يجمع الافراد ويمنع تلاحمهم نفسيا وإجتماعيا لذلك الإيطيقا المعاصرة تملي علينا ضرورة العيش المشترك وإسقاط الأنا في الأنت بحيث يصبح الكل جسد واحد وتتحقق المعايير الإيطيقية للمواطنة بالقدر الذي يؤمن الإستقرار السياسي والإجتماعي لأن التواصل "هو جعل الشئ مشتركا أي الإنتقال من حالة فردية إلى حالة جماعية وإجتماعية"[30]، ويكتمل التواصل بالإبداع والعمل وهي صفة جوهرية في المواطنة المعاصرة تعكس علاقة الأخلاقيات بالسياسة.

5. 5 إيطيقا العمل والمواطنة

مفهوم العمل بالمعنى الوجودي الأخلاقي هو إبداع وإنتاج يحاكي حسب قدرات الأفرد، بل وله دلالة تواصلية قيمية إيطيقية للتحرر من القيود وتحقيق العدالة والإستقرار والكرامة ويعتبر من دعائم المواطنة وصفة جوهرية في أخلاقيات الرعية إذ "العمل هو البديل المنصوص على أبعاده في بنود قيام مجتمع إنساني له كرامته"[31]. فتحقيق المواطنة من خلال العمل له بعد أخلاقي خالص ووزنه سياسي إضافة إلى تجسد الوجود البشري لأن وزن السلطة السياسية وإستقلالية قراراتها هو من وزنها الإنتاجي من خلال العمل وهو من صفات الرعية المرتبطة بالحقوق والواجبات، وبالجانب الأخلاقي دونما قيود وإستلاب لإبعاد الرذيلة والقلق، والتي تعجل بالفوضى السياسية في ظل غياب العمل والإبداع وأصبح "من المألوف للمواطن الذي يتعين في وقتنا الحاضر أن تؤدي دورين فمهمته صارت لاتقتصر فقط على الدور الأصيل للمستقبل السياسي الذي يؤديه مواطن المدينة، بل يؤدي أيضا المهمة البسيطة للمواطن البرجوازي وهي الاستخدام والعمل"[32]، إذ صفة العمل هي عامل مشترك بين المواطن والسلطة السياسية في حدود الإلتزام والمسؤولية لأن الهدف مشترك هو وحدة وإستمرارية سياسية تؤمن كمال الأخلاقيات التي ترعى سلوك الأفراد والجماعات نحو الفصيلة الأخلاقية والإستقرار من أجل الإحترام والتسامح وهي صفة جوهرية مكملة للمواطنة ففيما تتجلى لنا إيطيقا الإحترام والتسامح؟

5. 6<u>إيطيقا المواطنة من خلال الإحترام والتسامح</u>

الإلتزام والمسؤولية أساس العمل والإعتراف وقيم مرهونة بالعدالة الإجتماعية كلها صفات مرجوة من المواطنة المعاصرة لتحقيق المطلب الأخلاقي وهو الإحترام زالتسامح الذي ربطه فتحي التريكي في حديثه عن فلسفة الحياة اليومية بفكرة الإعتراف بالذات لأنه من المفيد "أن نذكر دائما أن أساس الحقوق يكمن في الحرية وأن أساس الحرية هو إحترام الذات وإحترام الآخر بدون ذلك سوف لن يخرج الإنسان عن حالته الطبيعية مهما تطورت مركزيته الإجتماعية وحالته الإقتصادية"[33]، حيث شرط الحرية إحترام الآخر بمقياس إنسانية أخلاقية لضمان الكرامة والإحترام فإذا كان اليونان سبقوا في ربط الحكمة باللوغوس فإن الإيطيقا المعاصرة للمواطنة ترتبط بالإحترام والتسامح من أجل توازن إجتماعي وسياسي لأن معيار الحضارة والتقدم روحي قيمي أكثر منه إقتصادي وأساس السلطة القوية سياسيا هي تمكين الفرد من الحرية والكرامة، والكرامة هي مستقبل المجتمع البشري من أجل سلام مع الآخر وتأسيس مواطنة على التسامح والتكامل الذي يتحقق من خلال "العدل لأن العدل يقتضي

المساواة وإعطاء الأولوية للغير داخل المساواة ذلك ما نسميه التسامح"[34]، لان التسامح وهو تنازل أخلاقي لصالح الآخر لإمتصاص الطبع الراغب في الإنسان وتحقيق الإنصاف الذي هو صفة جوهرية في المواطنة المعاصرة

6. الإيطيقا التطبيقية والبولطيقا الراهنة من أجل عيش مشترك

بين الإيطيقا والسياسة تقاطع من خلال الموجود الإنساني والذي جعلت منه الأخلاقيات معروفا بعدما كان الإنسان مجهولا في الفلسفات الكلاسيكية ورفع التعرجات عن الإنسان قوامها التناغم السياسي الأخلاقي لأن الهدف مشترك وهو تحقيق مستقبل أفضل وتجاوز كل العقبات التي تحول دون تحقيق هذا، فتدبير السلوك وتدبير المدينة أساس السياسة المعاصرة وسط التنوع والعولمة، والنسبية.

وإذا كانت الفلسفة السياسية الكلاسيكية في صفتها الكلية بحثا عن صفات الرئيس ممثل السلطة من معايير أخلاقية ومعرفية تراعي الإنتماء، فإن الفلسفة السياسية المعاصرة تنطلق من الإنسان أو فكرة المواطنة، لتصبح بحثا عن شروط ميلاد مواطنة مرهونة بالإعتراف، وإحترام الأخر منهجها العمل وغايتها العدالة الإجتماعية وهذه الصفات التي ترتبط بالأفراد هي أساس السياسة والأخلاقيات، لأنه وسط السرعة داخل قرية العالم الصغيرة الأقليات من الأفراد هم وراء التغيرات السياسية والعالمية فإذا كان الأورغانون الجديد هدم لبناء أرسطو الكلي للمعرفة والعالم وإنطلاقة جديدة للإستقراء وتأسيس المنهج على الجزئيات، فإن المنعطف الإيطيقي المعاصر إنتقال من تبرير السلطة إلى تبرير صفات أخلاقيات المواطنة وما ينبغي أن يتأسس عليه الضمير الأخلاقي عند الأفراد كون الدولة هي الشعب، ونجمل علاقة الإيطيقا بالبولطيقا من خلال مستويين، الأول بحث عن غاية إنسانية قصد تجاوز إيطيقي سياسي للإغتراب والمستوى الثاني بحث لإيطيقي سياسي من أجل عيش مشترك.

أ. من أجل تجاوز إيطيقي سياسي للإغتراب

الإغتراب أو شعور الفرد بأنه بعيد عن ما يملك إقتصاديا أو نفسيا أو سياسيا أو أخلاقيا نقطة تحول إيطيقي وسياسي معاصر لأنها تمس المواطنة وتنعكس بالعدمية عند الأفراد والإنعزال عن الآخرين وهذا "يتوضح من خلال مفاهيم العزلة الإجتماعية وهذه العزلة يمكن أن تفسر بمعنى غياب الأعتراف والقيم والثقافة السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد"[35] وغياب الإعتراف هو إنذار

بالفوضى السياسية وفوضى القيم الأخلاقية تجعل المجتمع المدني في تقدمه يحاكي قانون الغلبة الطبيعي وبالتالي الكل يفقد حريته ويلحق به التشاؤم، أما في الأخلاقيات المعاصرة مع أفكار الغيرية، التسامح الإعتراف تدعم الإيطيقا البولطيقا السياسية من أجل عيش مشترك وتشارك إجتماعي وهذا ما يكون "من خلال التضامن مع الآخرين المستمد من الإحاطة بأن المرء يشاركهم آراءهم وإهتماماتهم وأدواتهم والشعور باختلاف بصفة تيعث التوتر"[36].

والإختلاف من جراء إقصاء الآخر هو إغتراب للأفراد لذلك أخلاقيا الآخر هو بنية داخل نسق إيطيقي وسياسيا الفترة المعاصرة هي عصر التنوع الثقافي الديمقراطية والمجتمع المفتوح وسقوط منطق ثنائي القيمة بين النفي والتباث الذي يقيد الإختيار إلى المنطق المتعدد القيم لتعدد الإختيارات وتتوسع دائرة الحرية عند الأفراد بما يحقق لعم كينونتهم السياسية ووجودهم الأخلاقي كغايات مطلقة على النحو الكانطي في فكرة الواجب الأخلاقي ليعتبر الإنسان الكرامة مع الآخرين وهذا ما يجمع الإيطيقي بالسياسي من خلال العيش المشترك مع ومن أجل الآخرين.

ب. الإيطيقا والبوليطيقا من أجل عيش مشترك

التعايش مع الآخرين أهم مطلب إيطيقي معاصر في ظل الفردانية وتشيئ القيم وتوسع الفضاء الافتراضي فحقيقة التقاطع بين الأخلاقيات والسياسة المعاصرة تتجسد في البحث عن عيش مشترك "الذي يعكس قدرة الإنسان للتعبير عن اجتماعية الطبيعة، وتحويلها إلى اجتماعية معقلنة وواقعية فالعيش المشترك الذي يتحقق في إطار الاجتماعية الواعية هو تعايش منظم حسب قاعدة الإنس والمحبة"[37]

قاعدة الأنس والمحبة هي من روح الاجتماع التي تلغي كل الفوارق بين الأفراد وتحقق اعتراف واستقرار سياسي يكتمل فيه الأنا من خلال أخلاقيات الآخر من أجل غذ أفضل في سياق الوعي البشري وإذا كان العيش المشترك ركن بشري يبحث عن ما ينبغي أن يكون عليه المواطن في الدولة فإن العيش المشترك بين الأخلاقيات والسياسة هو أساس الاستمرارية المعاصرة وتامين الحياة الرغيدة هو صفات الرعية لأنهم منعطف أخلاقي من النسق القديم الذي يهتم بالسلطة إلى الذات وهي المواطنة بصفاتها الإيطيقية المتكاملة من أجل الكل وليس عند الكل وهذا هو أساس التناغم الإيطيقي والسياسي.

الهوامش :

[1]– أندريه لالاند، الموسوعة الفلسفية المجلد الثاني، تع: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت باريس، ط 01، 1996، ص 846.

[2]- عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، مركز الإنماء القومي، ط 03، 1997، ص 72.

[3]- عبد العزيز العيادي، إيطيقا الموت والسعادة، دار المغاربية للطباعة والنشر، تونس، ط 01، 2005، ص 42.

[4]- المرجع نفسه ص 63.

[5]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط 01، 1998، ص 11.

[6]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص13.

[7]- فتحي التريكي، فلسفة الحياة اليومية، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط 01، 2005، ص 202.

[8]- ليو شتراوس وجوزيف كرويسي، تاريخ الفلسفة السياسية ج01، تر محمد سيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الإعلامي للثقافة، القاهرة، دط، 2005، ص 701.

[9]- جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان حتى العصر الوسيط، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للنشر، سوريا، ط01، 2010، ص 4

[10]- أبي النصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ، تقديم علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، د ط، 2006، ص122.

[11]- ميكيافيلي، الأمير، تر: محمد بن البار شركة دار الأمة، الجزائر، د ط، 1998، ص 38.

[12]- محمد علي أبوريان، تاريخ الفكر الفلسفي، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، د ط، 1997، ص 23.

[13]- محمود مراد، المصادر السفسطائية اليونانية لحقوق الإنسان، أبحاث مؤتمر حول الفلسفة وحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د ط، 2014، ص 142.

[14]- برتراند راسل، المجتمع البشري الأخلاق والسياسة، تر: عبد الكريم أحمد، ملتزم للطبع والنشر، مصر، دط، ص142

[15]- المرجع نفسه ص 142.

[16] - إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: عبد الغفار المكلوي، دار النهضة العربية بيروت، ط02، 1965، ص17.

[17]- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الآخير، مركز الإنماء القومي، لبنان – بيروت، د ط، 1993، ص 18.

[18]- زواوي بغورة، الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، دار الطليعة، بيروت، ط 01، 2012، ص 21.

[19]- المرجع نفسه، ص 41.

[20] - زواوي بغورة، الإعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل، ص 43.

[21]- محمد بكاي، الإيطيقا والغيرية، تجليات الموجود في فلسفة الأخلاق عند ليفيناس، الفلسفة الأخلاقية من سؤال المعنى إلى مأزق الإجراء، إشراف سمير بلكفيف، منشورات صفاف والإختلاف، الجزائر، بيروت، ط 01، 2013، ص 400.

[22]- محمد بكاي، الإيطيقا والغيرية، ص 400.

[23]- محمد بكاي، الإيطيقا والغيرية، ص 400.

[24]- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط 01، 2001، ص 98.

[25]- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ص 99.

[26]- صمويل فريمان، إتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا، تر: فاضل جنكر، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ط 01، 2015، ص 555.

[27]- أمارتيا سن، فكرة العدالة، تر: مازن عبدلي، دار العلوم، بيروت، ط 1، 2009، ص 117.

[28]- جون راولز، العدالة كإنصاف، تر: حيدر الحاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط 01، 2001، ص 296.

[29]- يورغن هابرماس، إيتقا المناقشة ومسألة الحقيقة، تر: عمر مهيبل، الدار العربية ناشرون، منشورات الإختلاف، الجزائر-لبنان، ط01، 2010، ص 08.

[30]- المرجع نفسه، ص 08.

[31]- أوتفريد هوفه، مواطن الإقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي، تر: عبد المجبد مرزوق، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، دط، 2010، ص 25.

[32]- المرجع نفسه، ص 29.

[33]- فتحي التريكي، فلسفة الحياة اليومية، الدار المتوسطية للنشر، تونس ط1، 2009، ص 26.

[34]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 1998، ص 29.

[35]- ريتشارد شاخت، الإغتراب، تر كامل يوسفي حسين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 01، 1980، ص 216.

[36] - ريتشارد شاخت، الإغتراب، ص 217

[37]- فتحي التريكي، جماليات العيش المشترك، الدار المتوسطية للنشر، تونس، دط، 2012، ص 05